

دراسة تحليلية لواقع مساهمة الأسواق المالية في تنمية اقتصاد الشركات الرياضية

Analytical study of the reality of the contribution of financial markets in the development of the economy of sports companiesد. عصام لعياضي¹¹ جامعة سوق أهراس (الجزائر)، layadi.issam@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/10/12

تاريخ القبول: 2020/02/19

تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص:

فهدف من دراستنا إلى تحديد العلاقة بين الأسواق المالية ودرجة تمويل اقتصاد الشركات الرياضية والتعرف على أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية في المجال الرياضي، ودور الشركات الرياضية في طرح السندات وتوفير السيولة المالية للقطاعات الرياضية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تعتبر الأسواق المالية العالمية من أهم الأدوات والأكثر نشاطا في العالم لما توفره من موارد مالية (أسهم وسندات) للقطاعات الحكومية وشبه الحكومية و للقطاع الخاص كالبنوك والمؤسسات و الشركات الرياضية، تؤدي الأسواق المالية وظيفة كبيرة حينما توفر المعلومات الهامة للمستثمرين و رجال أعمال بالقطاع الرياضي عن الوضعية المالية للشركات الرياضية، كما أن هناك علاقة ارتباطية ما بين الأسواق المالية و تمويل اقتصاد الشركات الرياضية ، فكلما توفرت الأسواق المالية زاد التمويل الاقتصادي للشركات الرياضية ، وكلما زاد الاستثمار في الشركات الرياضية زادت معه فعالية الأسواق المالية.

الكلمات مفتاحية: الأسواق المالية، الرياضة والإقتصاد، الأسهم، السندات.

تصنيفات JEL : D53, E44, G15

Abstract:

Our study aims to determine the relationship between financial markets and the degree of financing the economy of sports companies and to identify the most important factors that lead to increased financial resources in the field of sports, and the role of sports companies in the issuance of bonds and provide financial liquidity for sports sectors, the study reached the following results: Of the most important and active tools in the world because of the availability of financial resources (stocks and bonds) for government and semi-government sectors and the private sector such as banks, institutions and sports companies, financial markets perform a great function when providing important information to the There is a correlation between the financial markets and the financing of the sports companies' economy. The more financial markets are available, the more economic financing of the sports companies, and the more investment in sports companies, the more effective the financial markets.

Keywords: financial markets, Sports and economy, stocks, bonds

JEL Classification Codes: D53, E44, G15

المؤلف المرسل: عصام لعياضي، الإيميل layadi.issam@yahoo.fr

مقدمة:

تلعب الأسواق المالية دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كونها إحدى أدوات السياسة المالية المستخدمة في تعبئة المدخرات المحلية وأداة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى دورها الفاعل في تمويل خطط التنمية الاقتصادية. ومع تنامي عجز الموازنات العامة لبعض الدول فقد أخذت - هذه الدول - في البحث عن موارد مالية غير سيادية لتمويل خططها التنموية، فغدت الأسواق المالية واحدة من الأدوات الهامة التي تستخدم لمثل هذه الغايات التنموية. وقد شهدت الأسواق المالية الدولية تطورات هائلة خلال السنوات الأخيرة سواء من حيث الأدوات المالية الجديدة أو من حيث التغيرات الهيكلية في تقسيمات الأسواق واستحداث أسواق جديدة وتطوير الأنظمة المتعلقة بالتداول والتسوية، الأمر الذي استدعى دول العالم المختلفة لبذل جهود مكثفة لمواكبة هذه التغيرات لما لذلك من آثار إيجابية على سيولة الأسواق المالية وعمقها.

وبما أن الرياضة اليوم أصبحت في شكل شركة تجارية، فإنها تتأثر بمقدار مساهمة الأسواق المالية وحركة تدفق رؤوس الأموال فيها تلك الأسهم والصكوك التي تباع وتشتري في البورصات العالمية الكبرى، وكذلك لدرجة الطلب الكثير للمنتجات الرياضية، وزيادة المبيعات مع كل الدورات الرياضية التي تنظم في البلدان.

ولمعرفة أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية في المجال الرياضي، ودور الشركات الرياضية في طرح السندات وتوفير السيولة المالية للقطاعات الرياضية نطرح التساؤل التالي: ما مدى مساهمة الأسواق المالية في تنمية اقتصاد الشركات الرياضية؟ للإجابة على هذا التساؤل نطرح التساؤلات التالية:

- هل تساهم الأسواق المالية في توفر الموارد المالية (السندات والأسهم) أثناء انتداب اللاعبين من قبل الشركات الرياضية؟

- هل تساهم الأسواق المالية في توفر الموارد المالية (السندات والأسهم) أثناء حقوق النقل التلفزيوني للشركات الرياضية؟

- هل هناك علاقة بين الأسواق المالية ودرجة تنمية اقتصاد الشركات الرياضية؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية العامة والإجابة عن التساؤلات الفرعية، حددنا الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية للدراسة: تعتبر الأسواق المالية من أهم الأدوات التي توفر الموارد المالية (أسهم وسندات) لاقتصاد الشركات الرياضية.

تنقسم هذه الفرضيات إلى ثلاث فرضيات فرعية وهي:

الفرضية الفرعية الأولى: تساهم الأسواق المالية في توفر الموارد المالية (السندات والأسهم) أثناء انتداب اللاعبين.

الفرضية الفرعية الثانية: تساهم الأسواق المالية في توفر الموارد المالية (السندات والأسهم) أثناء حقوق النقل التلفزيوني.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ارتباطية بين الأسواق المالية ودرجة تنمية اقتصاد الشركات الرياضية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل دور الأسواق المالية في تنشيط تمويل الشركات الرياضية والحركة الرياضية ككل.
- تحديد دور الأسهم والسندات في توفير السيولة المالية للشركات الرياضية داخل القطاع الرياضي.

المنهج المستخدم:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي ملائمة طبيعة دراستنا

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى " دراسة الدكتور زيدان محمد 2006 تحت عنوان " دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر، المعوقات والآفاق، وهدفت الدراسة إلى تشخيص المعوقات التي حالت دون أداء البورصة في الجزائر للدور الذي كان منتظرا منها ، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لتجاوز هذه العقبات وتفعيل دور البورصة في الاقتصاد الجزائري، وأهم النتائج المتوصل إليها: تعتبر سوق الأوراق المالية من أهم آليات اقتصاد السوق باعتباره مصدر من مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات من أجل تمويل عملياتها الاستثمارية و ذلك من خلال إصدارها للأوراق المالية أسهما كانت أو سندات.

الدراسة الثانية: دراسة الطالب جلال بن دهان 2013/2012 تحت عنوان دور الأسواق المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الأسواق المالية على اقتصاديات الدول واستخلاص التجارب، كذلك التعرف على خصوصية مراكز الدولية للأسواق المالية من أجل معرفة عوامل نجاحها، وأهم النتائج المتوصل إليها: ت عمل الأسواق المالية على توجيه الفوائض للمؤسسات الاقتصادية ذات العجز في التمويل، كما تعتبر أداة لتوفير فرص استثمارية متنوعة من خلال كثرة وتنوع الأوراق المالية، وتساهم الأسواق المالية أيضا في تحقيق التقلبات الاقتصادية ذلك من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

الدراسة الثالثة: دراسة الطالب سيغفا سفيان 2018/2017 تحت عنوان "النظام القانوني للشركات الرياضية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة أم البواقي، وهدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة أو القطاع الرياضي بصفة عامة مع بعض التشريعات الأخرى للدولة، كذلك تحديد الهدف الأساسي من النشاط التجاري والعملية للنشاطات الرياضية فيما كان يهدف إلى تحقيق الربح أو إلى تحقيق أهداف رياضية، وأهم النتائج المتوصل إليها: أشكال الشركات الرياضية التي يجب على الأندية الرياضية المحترفة اتخاذها، حددها المشرع الجزائري بدقة وعلى سبيل الحصر " SARL.EURL.SPA SPORTIVES، وكتيجة لذلك لا يمكن تأسيس شركة رياضية تجارية وفق أشكال الشركات التجارية الأخرى المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري، كذلك أن معظم الشركات التجارية الرياضية لاسيما الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم في حالة افلاس وبالتالي وجب تطبيق القانون التجاري المتعلق بحالة الافلاس.

الدراسة الرابعة: دراسة زحراح محمد والأستاذ المنيعي محمد 2016 تحت عنوان ضوابط تأسيس الشركة التجارية الرياضية بين القواعد العامة والنشاطات المقننة، مجلة الدراسة القانونية والسياسية، العدد 04 جوان 2016، جامعة الأغواط، وهدفت الدراسة إلى معرفة شروط إنشاء الشركة الرياضية التجارية وفق القواعد والأحكام المعترف بها ، كذلك التعرف على أشكال الشركات الرياضية التجارية حسب تقنين نشاطاتها، وأهم النتائج المتوصل إليها: دواعي اتيار الشركة الرياضية التجارية من

أجل منع التهرب الجبائي والحركة الخفية للموارد المالية العمومية أو الخاصة، زيادة على ذلك تسمح هذه الصيغة برقابة مالية ومحاسبة صارمة لا نجد لها على مستوى الجمعيات، كما تساهم الشركة الرياضية التجارية في الحصول على الموارد المالية جديدة تساعد النادي على الاستمرار من خلال مختلف الأنشطة التجارية التي تقوم بها.

تحديد المفاهيم والمصطلحات:

تعريف الأسواق المالية:

– اصطلاحاً: هي مكان التقاء بين عارضي رؤوس الأموال طويلة الأجل، والطالين فيها، وذلك بغية تعبئة وتسهيل تدفق الفوائض المالية نحو من لهم عجز مالي، وفق شروط معينة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (جمال لعمارة وآخرون، 2006، ص3)

– اجرائياً: الأسواق المالية هي عبارة عن مكان تتم فيه المبادلات المالية من أسهم وسندات لتقديم خدمات داخل الشركات الرياضية من مستلزمات وعتاد ومنشآت وغيرها، وبالتالي يزداد التدفق المالي معها.

تعريف الشركة الرياضية:

– اصطلاحاً: هي عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من مال أو عمل بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج عن تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذو منفعة مشتركة، كما قد يتحملون الخسائر التي قد تنجر على ذلك. (الجريدة الرسمية، 1975، ص26)

– اجرائياً: هي عبارة عن جمعية رياضية تجارية ذات رأس مال، على أساسها يقوم اللاعب الرياضي بامضاء عقد يضمن له حقوقه ويقدم من خلالها نشاطا رياضيا حسب مدة وطبيعة العقد.

1. الإطار النظري للدراسة:

1- نشأة الأسواق المالية: إن أول ظهور للأسواق المالية كان في القرن الخامس عشر وفي العصور الوسطى تعتبر كل من بروج وليون وأمستردام ولندن المراكز المالية المهمة، وقد ظهرت قاعدة لأسعار الأسهم سنة 1592م، لكن هناك من ربط ظهور الأسواق المالية بخمس مراحل ارتبطت بالتطور المالي والاقتصادي وهي:

أ- المرحلة الأولى: تميزت هذه المرحلة بوجود عدد كبير من البنوك الخاصة ومحلات الصرافة وارتفاع نسبي في مستوى المعيشة وإقبال الأفراد على استثمار مدخراتهم في مشروعات تجارية وزراعية وعقارية... وغيرها، وهذا ما أدى إلى اتساع المعاملات التجارية، ومما أدى أيضا إلى كبر حجم هذه المشروعات التي أصبحت بحاجة إلى رؤوس الأموال الكبيرة، وأصبح الفرد يعجز عن تمويلها مما أصبح يلجأ إلى البنوك من أجل الاقتراض وما قد يترتب عليه من عواقب (بوضياف عيبر، 2007، ص42).

ب- المرحلة الثانية: تمتاز ببداية ظهور البنوك المركزية سيطرتها على البنوك التجارية بعد أن كانت المرحلة الأولى تمتاز بجزية اقتصادية مطلقة (أحمد بزيرية، 2013، ص4).

ج- المرحلة الثالثة: وفيها ظهرت البنوك المتخصصة في الإقراض متوسط الأجل (البنوك الصناعية والعقارية والزراعية) التي أصدرت سندات متوسطة وطويلة الأجل لسد حاجتها من الأموال لتمويل المشروعات المختلفة.

د- المرحلة الرابعة: وفيها ظهرت الأسواق النقدية المحلية والاهتمام بسعر الفائدة وزيادة إصدارات سندات الخزينة لفترات متوسطة وطويلة الأجل، وزاد نشاط الأوراق التجارية وشهادات الإبداع القابلة للتداول وهذا يعتبر بداية لاندماج السوق النقدي في السوق المالي، وبداية ظهور أسواق ثانوية لتبادل هذه الأوراق أي (البورصات)، بالإضافة إلى وجود سوق نقدية متقدمة مما يقتضي وجود موارد مالية كبيرة لحجم العمليات التي تجري فيه.

ه- المرحلة الخامسة: وهي مرحلة إندماج الأسواق المالية المحلية في الأسواق المالية الدولية، وبحيث تكمل كل سوق منها الأخرى من حيث عرض النقود أو الطلب عليها، وهذه المرحلة تمثل حلقة متطورة من نماء النظام المصرفي داخل البلد وتطور المرافق الاقتصادية العامة فيه (صلاح الدين حسن، 2014، ص 123)

1.1 مفهوم الأسواق المالية:

هي وسيلة لعرض أموال المدخرين بالطلب عليها "المستثمرين" حيث أنها تساعد على تحويل جانب من مدخرات المجتمع إلى استثمارات مفيدة، وبالتالي تساعد على إتمام عملية التمويل الرأسمالي (محمد أحمد، 2009، ص 22)

ويعرف كذلك بأنه السوق التي تتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات، سواء كانت منظمة أو غير منظمة، أما الأولى فتتم صفقات بيع وشراء الأوراق المالية في مكان جغرافي واحد ومعين يعرف بالبورصة، في حين أن غير المنظمة يباشر كل من التجار والسماصرة نشاطهم في مقره ويتم التواصل بينهم عن طريق الحاسوب، كما يمكن أن تكون هذه الأسواق محلية أو عالمية حيث في المحلية يكون تداول الأوراق المالية للمنشآت والهيئات المحلية، أما العالمية فتشمل المستثمرين الأجانب أيضا، وتداول فيها أوراق المالية لمنشآت من دول أجنبية (بوكساني رشيد، 2005، ص 43)

1.1.1 خصائص الأسواق المالية:

تميز الأسواق المالية بالخصائص التالية:

- التعامل بالأوراق المالية الطويلة الأجل، مما يتيح فرصة التمويل لكثير من المشروعات، لاسيما إذا علمنا أن بعض المشروعات تتحمل في بداية عمرها الإنتاجي مصاريف تأسيسية كبيرة مما يجعل إمكانية التسديد الفوري ضعيفة الاحتمال وبالتالي تحتاج لأموال يتم تسديدها بعد طول أجل.
- من أجل نجاح الأسواق المالية لابد من توفر سوق ثانوي نشط لتوفير السيولة اللازمة وزيادة سرعة الدوران حتى يتمكن حامل الورقة المالية من بيعها متى شاء ولو قبل تاريخ استحقاقها بزم، وهذا بدوره يعتمد على نشاط السوق الأولي وتعدد الإصدارات الجديدة من أسهم وسندات على حد سواء.
- يعتبر سوق رأس المال اقل اتساعا من سوق النقد لكنه في الوقت نفسه أكثر تنظيما، كما يمتاز المتعاملون فيه بكونهم من الوكلاء المتخصصين في الصفقات المالية الكبيرة، مما يجعل البعض يطلق على هذا السوق اسم سوق الصفقات الكبيرة، ويتحكم هؤلاء الوكلاء بحرية التداول في سوق رأس المال إلى حد كبير، وذلك عن طريق تكييف سياستهم في الاحتفاظ بالأوراق المالية أو طرحها للتداول بناء على التقلبات الحادثة في أسعار الفائدة.

- الاستثمار في سوق رأس المال يكون أكثر مخاطرة وأقلها سيولة في الاستثمار بالسوق النقدية وذلك نظرا لأن أوراق الاستثمار فيه طويلة الأجل، الأمر الذي يتحمل مخاطرة سوقية، أو سعرية وتنظيمية مختلفة وكذلك الأسهم بالرغم من أن عائدها كبير نسبيا إلا أن مخاطرها كبيرة نسبيا.
- الاستثمار في الأسواق المالية يتطلب معرفة المعلومات السوقية واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وبالتالي فإن الاستثمار في الأوراق المالية ذات المخاطر العادية قد تكون ذو أبعاد سلبية، الأمر الذي يستدعي في بعض الأحيان من الحكومات التدخل لمنع بعض المعلومات الضارة للمجتمع والأفراد (عبد الله غالم وآخرون، 2016، ص 80)

2.1.1 وظائف الأسواق المالية:

نلخص وظائف الأسواق المالية في النقاط التالية:

- سهولة إكمال العمليات المالية بين البائع والمشتري لأصول مالية يساعد على تشجيع الادخار والاستثمار.
- توفير التمويل المتوسط والطويل لمستثمرين والشركات بتكلفة أقل من تكلفة الاقتراض من البنوك.
- يمثل السوق المالي وسيطا ماليا بين الأفراد والمؤسسات المالية وشركات الأعمال والخدمات ولذلك فهي مرحلة من مراحل نمو النظام المصرفي.
- تشجيع تدفق الأموال والاستثمارات الخارجية إذ ما تحول السوق المالي لسوق إقليمي دولي.
- تحديد أسعار مناسبة للأوراق المالية مثل الأسهم والسندات.
- تعتبر الأوراق المالية في السوق المالي من الضمانات الجيدة والمقبولة عن منح القروض لدى البنوك.
- تقييم الشركات من قبل تحديد القيمة الحقيقية للقيم المقيدة ومنه تكون قيمة المؤسسة بضرب عدد الأسهم في عدد أسهمها.
- تنظم الأسواق المالية اللقاء بين مالكي القواعد المالية، أي المدخرين وأولئك الذين يبحثون عن تلك القواعد ويطلبونه، خاصة المؤسسات الدولية والتنظيمات العمومية، وهي بتوجيهها تدفق الادخار المتوفر نظرا لانخفاض أتعاب إنهاء الصفقات وبسبب هذه المزايا فإن السوق الرابع يعد منافسا قويا للأسواق المنظمة والغير منظمة (سميحة بن محياوي، 2014، ص 26)

3.1.1 أدوات الأسواق المالية:

وفيما يلي نذكر أدوات الأسواق المالية:

- أ- **الأسهم:** مستند يثبت حق صاحب الأسهم في ملكية جزء من رأس المال الشركة لذلك فهي تمثل الملكية الأصلية في المنشأة، وهي أيضا الوسائل الرسمية للتمويل طويل الأجل في المنشأة خاصة رأس المال للزوم لها بصفة دائمة خاصة عند بدأ التكوين (عبد الغفار حفي، 2000، ص 469)
- ب- **السندات:** السندات صكوك متساوية القيمة، وتمثل ديونا في ذمة الشركة التي أصدرتها، وتثبت حق حاملها فيما قدموه من مال، أو اقتضاء الدين المثبت على الصكوك في مواعيد استحقاقها، وتكون هذه الصكوك قابلة للتداول بالطرق التجارية، كما أنها تمويل طويلة الأجل تصدرها شركات المساهمة العامة للاقتراض في سوق رأس المال (ضياء مجيد الموسوي، 2003، ص 37-38)

4.1.1 مقومات الأسواق المالية:

يتطلب سوق المال توافر عدد من المقومات الأساسية لكي يصبح سوقا فعالا قادرا على تحقيق الأهداف التي يقام من أجلها هذه المقومات يمكن حصرها فيما يلي:

-اعتناق فلسفة اقتصادية لبرالية قائمة على الثقة في قدرات قوى السوق على تحريك النشاط الاقتصادي في ظل اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والسلوك الرشيد لكل من المنتج والمستهلك، المصدر والمستورد وغيرها من الأفراد والهيئات القائمة بالنشاط الاقتصادي ، أن رأس المال الخاص يلعب دوره الريادي في تجميع المدخرات الخاصة وإعادة تخصيصها على وجوه النشاط الاقتصادي التي تحقق أعلى معدل عائد ممكن في ظل أدنى مستوى ممكن من المخاطر.

-ضرورة وجود حجم كافي من المدخرات بشقيها الوطني والأجنبي المعروضة وفي الوقت نفسه يقابلها طلب كاف عليها حتى لا يوجد فائض في الطلب دون أن يناظره العرض المتاح من المدخرات التي تتكفل بتغطيته ، أو فائضا في العرض لا يوجد الطلب القادر على توظيفه في وجوه الاستثمارات المالية المختلفة.

-وجود فرص استثمارية كافية وقادرة على اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل المعروضة والباحثة في الوقت نفسه عن فرص جذابة للاستثمار.

-إيجاد الإطارات التشريعية والتنظيمية الفعالة من خلال مرونتها وقدرتها على التطور والتكيف المستمر مع المتغيرات الاقتصادية القومية والدولية، فتوافر هذه التشريعات كافية وقادرة وتساعد كثيرا في تسهيل المعاملات وتحركات رؤوس الأموال من ناحية وفي الوقت نفسه توفر الحماية والأمان لكافة أطراف التعامل في السوق المالي من ناحية أخرى.

-توافر المؤسسات المصرفية والمالية الفعالة والمتنوعة حتى تؤدي دورها المطلوب في تجميع المدخرات الوطنية والأجنبية من ناحية واستحداث وتوليد الفرص الاستثمارية وتجهيزها في شكل مشروعات استثمارية والترويج لها من ناحية أخرى.

فهذه المؤسسات المالية أو المصرفية تلعب دورا بارزا في عملية التوسط بين المدخرات والمنضمين لإيجاد التلاقي المطلوب بين عرض المدخرات والطلب عليها وعرض فرص الاستثمار والطلب عليها.

-وجود محفظة أوراق مالية جيدة ومتنوعة تحتوي على العديد من المزايا المتنوعة حتى تكون قادرة على جذب المتعاملين في السوق المالي وفي الوقت نفسه تتضح أمامهم فرص كبيرة للاختيار من بينها.

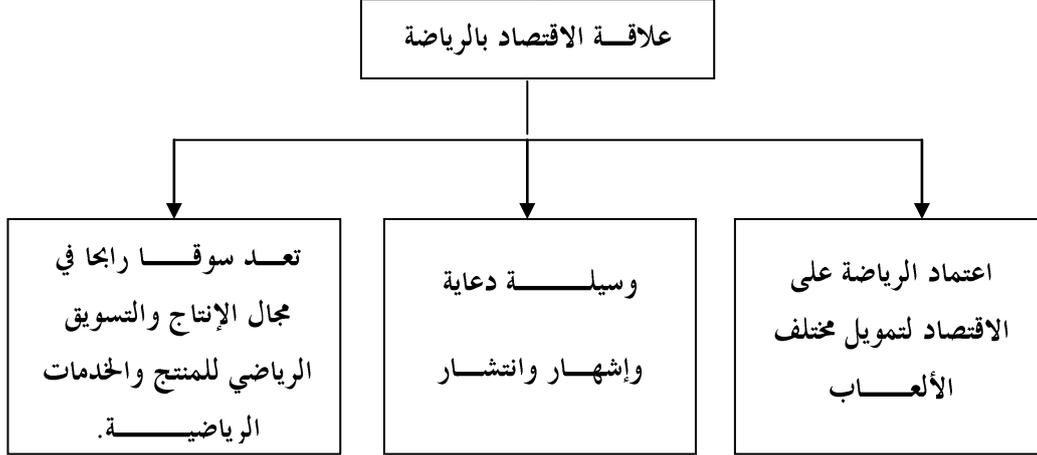
كما أنه من الملاحظ قد شاع مصطلح "التدويل" في الأوراق المالية الدولية بعد ح 2ع، ويرجع إلى الإجراءات الضخمة التي تم إتباعها في الدول الصناعية المتقدمة الرئيسية لتحرير حركة رؤوس الأموال من القيود المفروضة عليها والدور الكبير الذي لعبته ثورة المعلومات مما جعل الأسواق المالية الدولية أشبه بقرية مالية واحدة مترابطة الأطراف وقادرة على إيجاد الفرص الاستثمارية المتنوعة والجذابة أمام راغبي الاستثمار في أرجاء المعمورة بالإضافة إلى فتح الباب أمام البنوك التجارية والمتخصصة العالمية لتجد الغرض المناسب لتوظيف أموالها التي تراكمت لديها على وجه خاص في الفترة 1947-1990 نتيجة لظاهرة تراكم الفوائض البترودولارية، و التطور الكبير الذي شهدته أسواق العملات الأوروبية.

يضاف إلى ذلك النجاح الذي حققته البنوك المركزية للدول الصناعية المتقدمة في السيطرة على الظاهرة التضخمية في حقبة الثمانينات وبتالي فتح الطريق أمام هذه الدول لانتهاج سياسات مرنة لأسعار الفائدة مكنتها من تخفيض معدلات الفائدة بما

ساهم بدوره في زيادة الطلب على الأوراق المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة (السندات الدولية) ولقد أحدث هذا التطور رواجاً كبيراً في مجال الاستثمارات المالية الدولية وهياً السبيل أمام حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية بالإضافة إلى الدور <https://badr-cu34.yoo7.com/t1285-topic> الكبير الذي لعبته سياسة تخفيض وإزالة القيود بين الأسواق الدولية (

2.1 الرياضة والاقتصاد:

الشكل (1): يوضح علاقة الرياضة بالاقتصاد:



المصدر: د. حسن أحمد الشافعي، 2006، ص 17.

تعد الرياضة أحد فروع الاقتصاد الحديث، حيث أن ممارسة النشاط الرياضي ذات أهمية اقتصادية ثنائية بالنسبة للفرد والدولة فبالنسبة للفرد فإنها تقوم بتحسين قدراته الصحية والبدنية وإطالة عمره الإنتاجي وتقليل فرص إصابته، أما بالنسبة للدولة فالرياضة تعمل على زيادة كفاءة المواطنين وحفظ معدلات الاستهلاك العلاجي والتأهيلي. طبعاً فقد كانت أولى بدايات الارتباط الاقتصادي الرياضي في أعقاب الحرب العالمية الثانية كون أن الرياضة تمثل وسيلة دعائية و مجال إشهار واسع الانتشار كما أن تزايد الرياضيين قد خلق سوقاً رابحاً في مجال إنتاج وتسويق واستهلاك الأجهزة والمعدات الرياضية.

ويعتقد - ستوكفيس - عالم اجتماع الرياضة الهولندي أن تكامل الأنشطة الرياضية مع المصالح الاقتصادية قد أدى إلى احتلال الرياضة مكانة رفيعة في الحياة الاجتماعية، كون أن النظام الرياضي يقوم على دعائم اقتصادية فالغرض الأول للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد يتمثل في اعتماد الرياضة على الاقتصاد لتمويل مختلف أوجه النشاط بها، وأن الغرض الثاني يتمثل في رعاية المصالح التجارية والاستهلاكية للرياضة كمصدر للربح و وسيلة دعائية ناجحة .

وفي العشرة الأخيرة ظهر الاهتمام جلياً لدور القطاع الاقتصادي في الرياضة حيث تنوعت واختلقت الدراسات في هذا الشأن ومن بينهم نذكر 2000- GERARD BASLE- الذي بحث في تحليل آفاق التجهيز الرياضي في فرنسا.

إن الرياضة قطاع اقتصادي مستقبلي رئيسي، يمكن أن تساهم إسهاماً كبيراً في ازدهار البلدان اقتصادياً، كما أدرجت المفوضية الأوروبية الرياضة منذ عام 1994م في كتابها الأبيض عن "سوق الأيدي العاملة" باعتبارها مصدراً رئيسياً لتوفير العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. وليس المقصود هنا من يعمل مباشرة في القطاعات الرياضية المختلفة فحسب، بل يشمل دعم قطاعات اقتصادية أخرى.

فإنفاق "مئات الملايين" في كل بلد غربي على حدة لشراء السلع والبضائع المختلفة التي تحمل رموزاً وشارات رياضية، مثل الحلقات الخمس رمزاً للدورات الرياضية، والتي تذهب نسبة مئوية معينة من عائدات البيع إلى من يملك الترخيص في استخدام تلك الرموز، بدءاً بالنوادي الرياضية الصغيرة وانتهاء باللجنة الأولمبية الدولية، في ألمانيا مثلاً حجم إنفاق المستهلكين على شراء ما يحمل رموز رياضتهم المحببة، يبلغ 600 مليون مارك سنوياً. وإن أكثر من 11% من السكان يملكون سلعة ما يرمز لرياضي لكرة القدم على الأقل، وتغطي بعض النوادي الرياضية الشهيرة مثل نادي بافاريا لكرة القدم في ميونيخ نصف ميزانيتها من العائدات من رسوم الترخيص تلك.

الرياضة اليوم هي صناعة... وهي تتبع إلى وزارة الصناعة أو الاقتصاد في العديد من الدول وتتألف الصناعة الرياضية من:

- الأندية الخاصة والعامة والمنظمات التي لها اشتراكات مالية.

- بائعي التجزئة للسلع والبضائع الرياضية.

- المتعاملين بالبضائع الرياضية، كبايعي الجملة والمزودين لها، ومكاتب السفر والإعلانات.

- مصانع السلع والأجهزة والمواد الرياضية.

- الإعلام الرياضي (namanea@yahoo.fr).

2. الجانب التطبيقي:

1.2 دراسة أهم العائدات الاستثمارية للرياضة

أما في فرنسا:

فلاستثمار في المجال الرياضي أصبح يقدر بـ 20% سنوياً من مجمل الاستثمار العام، 90% من الميزانية العائلية المخصصة للرياضة توجه نحو شراء الملابس والمجلات وحضور المباريات، حجم مساهمة رياضة البيسبول فقط في الاقتصاد الأمريكي عام 2001 نحو 200 مليون دولار.

أما في البحرين:

فقد انتعش الاقتصاد بسباق الفور مولا ون الذي أقيم في البحرين عام 2008 (ليس فقط بالدعاية إلى البلد المضيف) بل بلغت عائدات المملكة حوالي 548 مليون دولار، وتتوزع هذه العائدات على رحلات الطيران في فترات السباق، ومداحيل الفنادق والمطاعم والمصاريف الشخصية للزوار، نحو 24 ألف زائر بمعدل 1630 دولاراً لكل شخص، 5.33 ملايين دولار عائدات تذاكر السباق، 9.7 ملايين دولار عائدات النقل التلفزيوني.

الرياضة إذاً هي قيمة اقتصادية مضافة.

ماذا ينتج النادي الرياضي؟ إنه ينتج الفرجة والمشاهدة، والرياضة ليست فقط الممارسة وإنما المشاهدة، ويعتبر نمط رياضة المشاهدة أكثر أنماط الرياضة وضوحاً وترويجاً للنفس حيث لا اندماج بدنياً فيه، ولا قياس قدرات بالنسبة للمشاهد الذي يجلس ليستمتع بالمباراة وأحداثها المثيرة ولو كانت عبر التلفزيون ومتكررة!!

وهذا يعني زيادة الطلب على هذه المنتجات سواء من جانب السائحين أو من جانب مالكي المنشآت السياحية الرياضية المختلفة، الأمر الذي سيجلب عليه زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات من خلال إضافة خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مركبات رياضية وملاعب .. جديدة ستؤدي أيضا إلى تشغيل عمالة إضافية بغرض زيادة معدلات الإنتاج لمسايرة زيادة الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق السياحي الرياضي على هذه المنتجات وهذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد الاستثمار المحفز والعمالة المحفزة.

وتعني أن كل زيادة في الاستهلاك من فترة إلى أخرى تتطلب كما إضافيا من الاستثمار والعمالة وذلك لزيادة الإنتاج بنفس زيادة الاستهلاك أو لزيادة العرض بنفس المستوى في الزيادة في الطلب.

ما أنجع الطرق في التسيير في الميدان الرياضي؟

أنجع الطرق هي المقابلة الرياضية كما هو الحال في أوروبا وأميركا، فالأندية هناك تعمل كمؤسسات اقتصادية هدفها مصالحها التجارية الراجعة، وهذه الأندية تنتج الدعاية للشركات، فممتلكات النادي هي الرأسمال، واللاعبون هم الاستثمار، والمشاهدة هي المنتج، والنتائج هي الجودة.

فالرياضة إذاً هي قطاع إنتاجي، فالرياضي على الصعيد الفردي هو مشروع استثماري صغير يؤدي تطوره إلى إعالة نفسه ومن حوله. وعلى صعيد الفرق هي أشبه بالشركات التي لها قيمة اسمية مادية وقانونية، حتى إن هذه الفرق لها قيمة في البورصة كفريق شيكاغو بولز والهوكي وكرة السلة، وقد تكون أنجح من الكثير من الشركات الأخرى. أما الأندية فهي مؤسسات تضم مختلف المشاريع والشركات، فاللاعب مشروع والفريق شركة، ويؤدي انتشار هذه الأندية وتطورها إلى توظيف عشرات الآلاف من موظفين وعمال ورياضيين ومدربين وحكام وأطباء وتعتمد الكثير من الدول على نجاح هذه الأندية وتطورها.

1.1.2 العائد الاقتصادي للرياضة في بلدان آسيا:

إن أي تطورات يشهدها الاقتصاد الياباني من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، خاصة الدول المصنعة، مثل: ماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، واندونيسيا، وتايوان، وهونغ كونغ؛ وذلك لأن الاقتصاد الياباني يُعدّ محرّكاً أساسياً لاقتصاديات هذه الدول، كما ترتبط دول جنوب شرق آسيا بعلاقات تجارية وصناعية كبيرة باليابان. ويقدر معهد "داي - إيشي لايف" أن انتعاش الاقتصاد الياباني في الفترة من إبريل إلى يونيو سيصل إلى 0.3%، وسيؤدي ذلك إلى انتعاش دول جنوب شرق آسيا بنسبة في حدود 0.5%؛ لأن التدفق المالي إلى اليابان، والمحتمل أن يبلغ 25 مليار دولار في هذه الفترة، سيكون له ما يوازيه من التدفق الخارجي إلى دول جنوب شرق آسيا التي تُعدّ من أكبر أسواق اليابان، ويستضيف معظمها استثمارات يابانية كبيرة.

ويضيف المعهد أن التأثير الإيجابي سيكون أكثر وضوحاً في الأجل الطويل، ومن جهة أخرى يتوقع أن يتناقص العجز في الحساب الجاري الياباني من جراء انتعاش الاقتصاد المحلي والطلب الخارجي، كما سينخفض المخزون من السلع في اليابان بأكثر من 10% مقارنة بالربع الثاني من العام الماضي، ويعني هذا أن المنتجين في اليابان سيسعون لتلقي طلبات جديدة على منتجاتهم، وبالتالي شراءهم المزيد من المواد الخام، والعمالة، ودعم الطلب الكلي. وسيكون الانتعاش بين الاقتصاد الياباني

واقترادات جنوب شرق آسيا انتعاشاً متبادلاً خلال الفترة المقبلة بفضل انتعاش أسواق الصادرات وزيادة الإنفاق الاستهلاكي.

ويرى مصرف "إتش.إس.بي.سي" أن هناك بالأصل شكوكاً في الانتعاش الاقتصادي في اليابان وكوريا من كأس العالم؛ وذلك لأن نمو كل من اليابان وكوريا كان أقل من نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 0.4%، كذلك سيكون الحال بعد أربعة أشهر من انتهاء كأس العالم، وهذا ما يمكن توقعه بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا ولكن بدرجة متفاوتة؛ لأن النمو في بعض الدول يفوق النمو الياباني بمعدل كبير في الأجل القصير. في كل الأحوال هنيئاً لليابانيين والكوريين ومعهم دول آسيا على أرباحهم.. فلكل مجتهد جائزة يستحقها.

الصين:

عبر تشن جيان، الخبير المدعو خاصة من اللجنة المنظمة للدورة الأولمبية بكين والرئيس التنفيذي جمعية بحوث الاقتصاد الأولمبي في "مؤتمر الاستثمار السنوي لشركة تشيلو للأوراق المالية 2008" الذي انعقد مؤخراً أن المهرجان الرياضي علامة سياحة إنسانية حركية وذات قوة نداءية كبيرة، ويمكن للدولة أو المدينة المستضيفة له أن تستخدم هذه العلامة لتحفظ بمكانة الموقع السياحي الساخن دولياً ومحلياً في فترة نحو 10 سنوات. وبعد دورة بكين الأولمبية ستواصل السياحة الصينية نموها بسرعة عظيمة.

وأشار تشن جيان إلى أن إقامة الدورة الأولمبية ستجذب عدداً كبيراً من السياح الدوليين. وإذا نظرنا إلى الدورات السابقة، وجدنا أن الدولة المستضيفة تجذب 200-300 ألف سائح دولي في فترة إقامتها، ومعظمهم من هواة الرياضة البدنية والسياحة من فئة متوسطي الدخل فما فوق من خارج الدولة. وأثناء فترة دورة بكين عام 2008، من المتوقع أن تستقبل بكين 600 ألف مشاهد وسائح من خارج الصين، بينما سيبلغ عدد المشاهدين المحليين 2ر5 مليون.

وقال: حسب معدل النمو المطرد 8-9% سنوياً، فمن المتوقع أن تستقبل بكين 4ر5 مليون سائح من خارج البلاد عام 2010، وسيبلغ دخل من السياحة بالعملة الصعبة 5ر3-5ر6 مليار دولار أمريكي. وحسب معدل النمو المطرد 5-6% سنوياً ستستقبل بكين 101-102 مليون سائح محلي (لا يشمل سكان بكين الذين يقومون بالسياحة داخل مدينة بكين) عام 2008، وسيبلغ الدخل من السياحة المحلية 143-149 مليار يوان، وفي عام 2010 ستستقبل بكين 111-112 مليون سائح محلي، وسيبلغ الدخل من السياحة المحلية 173-178 مليار دولار أمريكي.

وحلل تشن جيان تأثير دورة بكين الأولمبية على قطاع البنوك والثقافة والمؤتمرات والمعارض والرياضة البدنية والعقارات. ورأي أن دعم الاستثمار الأولمبي موضوع هام للأعمال المصرفية بكين، لأن الدورة الأولمبية ستدفع تطور وابتكار سوق رأسمال. وقال أيضاً إن الدورة الأولمبية ستدفع مباشرة تطور قطاع المؤتمرات والمعارض، لقد حققت كل المدن التي استضافت الدورات الأولمبية تقريباً تنمية علي مدي طويل بعد الدورات، بل أصبحت بعض المدن مراكز مؤتمرات ومعارض على مستوى الدولة أو الإقليم.

وحول قطاع الرياضة البدنية أشار إلى أن إصدار حزمة من السياسات المالية والمصرفية الهادفة إلى تشجيع ودعم تطور الاقتصاد الرياضي مفيد لتطور قطاع الرياضة البدنية بشكل عام، وبعد الدورة سيدفع الطلب الكبير إلى تأهيل هيكل قطاع الرياضة مباشرة.

وبشأن العقارات، قال تشن جيان إن التجارب التاريخية تفيدنا أن سوق العقارات شهدت تدهوراً بدرجات متفاوتة بعد الدورات الأولمبية في المدن التي استضافت الدورات الأولمبية. لكن سوق العقارات يبكين ذات علاقة رئيسياً بمراحل التنمية الاقتصادية والتناقض بين العرض والطلب.

وبسبب التأثير المشترك من العدد الكبير من المشترين الكامينين ومزيد من تطور اقتصاد المقرات العامة ومزيد من تحسين الإنشاءات الأساسية في المدينة ونقص موارد الأراضي، فمن المتوقع أن تشهد سوق العقارات ببكين تعديلاً مؤقتاً، وبجبال التدهور ضيق جداً، ومستقبلها لا يزال متفائلاً. (namanea@yahoo.fr).

2.2 تحليل نموذج الأسواق الرياضية لبعض النوادي الرياضية:

ووفقاً لأحدث دراسة لـ KPMG نشرت في عام 2018 حول نخبة كرة القدم الأوروبية (تقييم النخبة الأوروبية 2018 ، تقييم أندية كرة القدم) ، تبلغ القيمة التراكمية لنوادي كرة القدم الأوروبية الـ 32 الرائدة 32.5 مليار يورو ويوجد مؤشر سوق الأسهم للأندية المتداولة في البورصة: تحت اسم STOXX Europe Football، والتي يجوزها الآن 22 نادياً (مقارنة بـ 37 نادياً في عام 2003)، وهي متنوعة ثلاثة إيطالية وأربعة تركية وخمسة دنماركية وثلاثة برتغالية وواحدة فرنسية، كما أن معظم الأندية الإنجليزية خارج البورصة باستثناء Manchester United . لذلك في هذا التحليل قررنا اختيار ستة أندية من أبرز دول كرة القدم: أياكس أمستردام (هولندا)، بنفيكا لشبونة (البرتغال)، بوروسيا دورتموند (ألمانيا) ، يوفنتوس تورينو (إيطاليا) ومانشستر يونايتد (المملكة المتحدة) وأولمبيك ليونيه (فرنسا)، يسمح التنوع من حيث الحجم والسمعة بتوسيع بانوراما المواقف المالية، إن غياب أسبانيا يفسر حقيقة أن البلاد ليس لديها ناد مدرج في سوق الأوراق المالية.

أ- عقود وانتداب اللاعبين ودرجة حجم الأعمال : إن الأندية التي لها رؤوس أموال كبيرة تسمح لها بدخول الأسواق المالية هي الأندية التي تتحكم في عقود اللاعبين بدرجة أكبر وتقلص من فاتورة انتداب اللاعبين بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (1): يوضح عقود وانتداب اللاعبين ودرجة حجم الأعمال في النوادي

ملايين اليورو 2016-2017					
بنفيكا لشبونة	أياكس أمستردام	يوفنتوس	بوريسيا درتموند	مانشستر يونايتد	اولمبيك ليون
251	197	563	406	676	250
128	118	412	329	663	198
49	40	27	19	2	21
انتداب اللاعبين %					

Source: Bloomberg, Rapports annuels, Deloitte Football Money League 2018 Get the data

يعد معدل دوران مانشستر هو الأعلى في نموذجنا (وهو أيضاً أعلى معدل في أوروبا) ويزن ما يقرب من ثلاثة أضعاف Ajax، مما يوضح التنوع الكبير في مستويات الموارد الأندية وهي دائماً تكون من عائدات عقود وانتداب اللاعبين.

ب- حقوق التلفزيون: إن حقوق نقل المباريات لها دور كبير في حركة رؤوس الأموال داخل الفرق وتعتبر كذلك مورداً من موارد الاستثمار لدى الأندية، كما أنها مفاعل مالي يخدم الأندية المرموقة بدرجة أكبر.

الجدول رقم (2): يبين حجم إيرادات التلفزيون لدى الأندية الرياضية

توزيع المبيعات باستثناء انتدابات اللاعبين 2016-2017	اولمبيك ليون	مانشستر يونايتد	بوريسيا درتموند	يوفنتوس	أياكس امستردام	بنفيكا لشبونة	توزيع الارادات لأوروبا(الأحسن 20)
التذاكر	22%	19%	18%	14%	47%	19%	17%
الأنشطة التجارية (الشركات، الإعلان، الترويج وغيرها)	28%	48%	44%	28%	41%	26%	38%
ايرادات التلفزيون	50%	33%	38%	58%	12%	55%	45%

Source: Bloomberg, Rapports annuels, Deloitte Football Money League 2018 Get the data

يتضح من الجدول أن فريق أياكس أكبر مداخيلاً من حيث التذاكر بنسبة 47% في حين نادي يوفنتوس هو الحلقة الأضعف، أما بالنسبة للأنشطة التجارية (الشركات، الإعلان، الترويج وغيرها..). يعتبر نادي مانشستر يونايتد الأعلى بقيمة 48% ونادي بنفيكا هو الأضعف بقيمة 26%، أما بالنسبة لإيرادات التلفزيون فقد بلغت 58% بالنسبة لنادي يوفنتوس وهو الأعلى مقارنة بنادي أياكس امستردام بنسبة 12%.

1.2.2 مساهمة الأسواق المالية على الرياضة:

ولقد وجدت الأسواق المالية في هذا الأساس لتتبع رغبات وحاجات المتعاملين ومن ثم أضحت ضرورة حتمية استلزمها المعاملات الاقتصادية بين الأفراد والمؤسسات والشركات الرياضية، هذا وتعمل الأسواق المالية على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب والعرض الرياضي، وتتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات الرياضية.

كما تلعب الأسواق المالية دوراً بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال الغير الموظف في الاقتصاد القومي، وتحوله من مال عاطل خامل إلى رأس مال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات الرياضية في الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية، بالإضافة إلى ذلك تعمل الأسواق على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات الرياضية من خلال طرح الأسهم والسندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع، ومن ثم تأكيد أهمية إدارة الموارد النقدية للمشروعات الرياضية، فضلاً عن ذلك توفر أسواق الأوراق المالية قنوات ومداخيل سائلة أمام الأفراد ولا سيما صغار المستثمرين، كما أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول، وتحقق جملة من المنافع منها: منافع الحياة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب، وتمويل الاقتصاد الرياضي، كما تمثل حافزاً للشركات الرياضية المدرجة أسهمها في تلك الأسواق، على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها، ودفعها إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات، وكلما كانت الأسواق المالية فعالة كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للرياضة في الدولة.

الخلاصة:

- من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج التي يمكن اختصرها فيما يلي:
- تعتبر الأسواق المالية من أهم مميزات اقتصاديات الدول المتقدمة، كأسواق رأس المال التي تتضمن تداول الأسهم والسندات، وأسواق العملات الأجنبية (سعر الصرف)، وأسواق العقود الخاصة باللاعبين.
 - كلما كانت انتدابات اللاعبين أكثر كلما كانت حركة الأسهم والسندات داخل السوق المالية ضعيفة بالنسبة للنوادي.
 - تعتبر الأسواق المالية العالمية من أهم الأدوات والأكثر نشاطا في العالم لما توفره من موارد مالية (أسهم وسندات) للقطاعات الحكومية وشبه الحكومية والشركات الرياضية كحقوق النقل التلفزيوني.
 - كما أنها تؤدي وظيفة كبيرة حينما توفر المعلومات الهامة للمستثمرين ورجال أعمال بقطاع الرياضة، عن الوضعية المالية للشركات الرياضية الوطنية والدولية، من خلال المؤشرات وحجم وأسعار الأصول المالية لتلك الشركات وحجم أسهمها المتداولة.
- وعليه هناك علاقة ارتباطية ما بين الأسواق المالية والاقتصاد بالقطاع الرياضي، فكلما توفرت الأسواق المالية زاد التمويل الاقتصادي للرياضة، وكلما زاد الاستثمار في المجال الرياضي زادت معه فعالية الأسواق المالية.

التوصيات والاقتراحات:

- يوصي الباحثان بزيادة الدراسات حول مساهمة الأوراق المالية في إعادة بعث اقتصاديات الرياضة في الجزائر
- القيام بأيام دراسية وندوات حول مفهوم الأوراق المالية ومساهمتها في رفع اقتصاد الشركات الرياضية
- ضرورة الاهتمام بالسندات والأسهم لأنها تشكل وعاءا للشركات الرياضية عند دخول الأسواق المالية
- تكوين إطارات مختصة في دراسة الإقتصاد الرياضي من أجل دراسة الوضعية المالية للشركات الرياضية
- العمل على انشاء أسواق مالية مختصة في القطاع الرياضي .
- زيادة الاهتمام بمصادر التمويل من حقوق النقل التلفزيوني وعائدات التذاكر لأنها تمثل مفاعل مالي يخدم الشركات الرياضية

المراجع المستعملة:

المؤلفات:

1. صلاح الدين حسن السيسي، 2014، البورصات والأوراق المالية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة.
2. محمد أحمد عبد النبي، 2009، الأسواق المالية "الأصول العلمية والتحليل"، دار زمزم للنشر والتوزيع، الأردن
3. عبد الغفار حنفي، رسمية قريبا قصص، 2000، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
4. ضياء مجيد الموسوي، 2003، البورصات، أسواق المال وأدائها الأسهم والسندات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
5. د. حسن أحمد الشافعي، 2006، الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضة، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

الإسكندرية

الأطروحات:

6. بوضياف عبير، (2007)، سوق الأوراق المالية في الجزائر، مذكرة نخرج نيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة pgs، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.
7. أحمد بزيرية، 2013-2014، دراسة تحليلية لدور الأسواق المالية في الاقتصاديات الناشئة في تحفيز النمو الصناعي، دراسة تقييمية مقارنة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك نقود، جامعة الجزائر.
8. بوسكاني رشيد، 2005-2006، معوقات الأسواق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر.
9. عبد الله غالم، عبد الحفيظ خزان، 2016، أسواق الأوراق المالية (نشأتها الوظائف الاقتصادية، خصائصها وأقسامها)، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الحادي عشر، جامعة بسكرة. في تمويل التجارة الخارجية، دراسة حالة بعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
10. سميحة بن محياوي، 2014-2015، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة بعض الدول العربية، أطروحة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
11. جلال بن دهان، 2012/2013، دور الأسواق المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي.
12. سيعة سفيان، 2017/2018، النظام القانوني للشركات الرياضية، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة أم البواقي.
- المقالات:**
13. زحراح محمد والأستاذ المنيعي محمد، 2016، ضوابط تأسيس الشركة التجارية الرياضية بين القواعد العامة والنشاطات المقتنة، مجلة الدراسة القانونية والسياسية، العدد 04 جوان 2016، جامعة الأغواط.
- المدخلات:**
14. جمال لعمارة، حدة رايس، 2006، تحديات السوق المالي الإسلامي، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 22، 21 نوفمبر.
15. د. زيدان محمد، 2006، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، بسكرة يومي 21/ 22 نوفمبر 2006.
- القوانين والمراسيم:**
16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1975، المؤرخة في 24 رمضان عام 1395 الموافق ل 30 سبتمبر 1975، العدد 78، الفصل الثالث، المادة 416.
- مواقع الانترنت:**
17. كترة نسيم وشذى، منتدى 34net <https://badr-cu34.yoo7.com/t1285-topic> يوم 04/09/2019 على الساعة 15.30.
18. نعمان عبد الغني، الموقع الإلكتروني: www.namanea@yahoo.fr
19. idj infodujour,theconversation,3 juillet 2018,entre-sport-et-finance-le-delicat-equilibre - economique - des -clubs- de -foot-europeens-99231.